اشكالية الخصوصية الثقافية في نظريات التنمية-دراسة تحليلية-

د. محمد خشمون
كلية العلوم الإنسانية
قسم علم الإجتماع
جامعة باتنة 1 (الجزائر)

ملخص:
هدفت هذه الدراسة بالدرجة الأولى، إلى إبراز ضرورة الأخذ بعين الاعتبار الخصوصية الثقافية للمجتمعات العربية الإسلامية، كمبدأ أساسي عند بناء أو صياغة أي نظرية تنموية اجتماعية تخص هذه المجتمعات، وقد خلصت إلى أن هناك جدل كبير بين العلماء والباحثين، خاصة في مجال علم الاجتماع، ذلك أن فريقا منهم يرى أن النظريات الاجتماعية التي نشأت في المجتمعات الغربية، يمكن استعمالها في تحليل المجتمعات العربية بكل نجاعة، وذلك لأن الطبيعة الانسانية واحدة في كل العالم، أما الفريق الثاني، فيرى أنه بالرغم بأن الطبيعة الانسانية واحدة، إلا أن الخصوصية الثقافية، كقضايا اللغة والدين والأصول التاريخية والعرقية، لابد أن تعلب دورا كبيرا في عملية التحليل والتنظير لمختلف المجتمعات المحلية، لاسيما العربية الإسلامية، حيث أن التجارب الواقعية والملاحظات العملية، أكدت أن ما يصلح لمجتمع معين لا يصلح بالضرورة لمجتمع آخر.

الـ كلمات المفتاحية: اشكالية ; الخصوصية الثقافية ; نظريات التنمية ; دراسة تحليلية

Abstract:
This presentation is primarily intended to highlight the need to take into account the cultural confidentiality Islamic Arab societies as a basic principle in the construction of social theory from these communities. Has been reached that there is considerable debate among scientists and researchers in the field of sociology, so a team of them believe that social theories that originate in Western societies Can be used in the analysis with efficacy in all Arab societies, becouse the nature of humanity is one in the whole world, The second team is of the opinion that although the nature of the humanitarian is one , but the cultural specificity Like issues of language, religion, history, ethnic and assets, It should play a major role in analyzing and theorizing of the various communities, Especially the Arab-Islamic world, Because experiments and realistic practice observations, Confirmed that what is suitable for a particular community is not necessarily suitable for another community.

مقدّمة:

لاشك أن لكل نظرية اجتماعية أفكارها ومعتقداتها وخلفياتها الأيديولوجية، المرتبطة بالدرجة الأولى، بالظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمعات التي نشأت فيها، والتي هي في أغلبها مجتمعات غربية، مختلفة كل الاختلاف عن المجتمعات العربية الإسلامية، في كل مناحي الحياة، فبالرغم مما تقتضيه شروط النظرية العلمية من وجوب أن تكون عامة، تصلح للتطبيق على كل الحالات المشابهة، إلا أن مجال العلوم الإنسانية، يختلف

© جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، الجزائر2017

كثيرا عن مجال العلوم الطبيعية، وخاصة الدقيق منها، حيث تزداد درجة النسبية في العلوم الإنسانية، وقد تصل حتى إلى درجة الاختلاف الكلي، وذلك لأن مادة دراستها الأساسية هو الإنسان، بكل ما يحمله من اختلافات، وتناقضات نفسية واجتماعية.

وهذا بالضبط ما يمكن قوله على العلوم الاجتماعية، بشكل خاص، حيث شكل اختلاف الثقافات وتعدد التركيبات البشرية وطرق التفكير بين المجتمعات، مشكلة حقيقية أمام العلماء والباحثين في صياغة نظرية اجتماعية عامة وشاملة، يمكن تطبيقها فعليا على كل مجتمعات العالم، مهما زادت درجة تباينها، ومن هنا برزت أراء الكثير من الباحثين، تدعو إلى ضرورة مراعاة الخصوصيات الاجتماعية والثقافية لكل مجتمع على حدى عند صياغة نظرية معينة، لأن ما يصلح أن يقال على مجتمع معين، قد لا يصلح أن يقال على مجتمع آخر، ونجد هذا الرأي بصفة خاصة، عند الكثير من الباحثين في المجتمعات العربية الإسلامية، الذين يرون أن مجتمعاتهم مرتبطة بشكل أساسي بالدين، الذي كان سببا أساسيا في تطورهم وتحضرهم في فترة تاريخية ما، على عكس ما تروجه الكثير من النظريات الغربية، التي ترى أن الدين والتمسك بالعادات والتقاليد، هو سبب التخلف الحقيقي، وهذا ما ستناقشه هذه الدارسة من خلال عرضها لبعض نظريات تنمية المجتمع، وتوضيح صعوبة أو عدم امكانية تطبيقها على المجتمعات العربية الاسلامية بشكل خاص، نظرا لخصوصيتها الشديدة.

1- الخصوصية الثقافية والهوية الثقافية في المفهوم السوسيولوجي:

لقد تعددت السياقات الفكرية وتعددت المنطلقات الأيديولوجية، التي ورد فيها مفهوم الخصوصية الثقافية، خاصة وأنه طالما ارتبط بمفهومي التنمية والعولمة، فالأول فيما يتعلق باستراد النماذج الجاهزة لتنمية المجتمعات المتخلفة، أما الثاني ففيما يرتبط بمحاولة العولمة للقضاء على الخصوصية الثقافية لمختلف مجتمعات العالم، وفرض نموذجها الثقافي واالاقتصادي الأوحد، حيث نجد أن هذا المفهوم يُطرح دائما عندما تأتي الأفكار من المجتمعات الغربية المتقدمة، المختلفة عن المجتمعات النامية من حيث الدين واللغة والعادات والتقاليد، وفي كل ما يتعلق بالثقافة المحلية، أي من حيث طريقة الحياة والتفكير والسلوكيات والممارسات اليومية، ولعل أقرب مفهوم للخصوصية الثقافية هو مفهوم الهوية الثقافية، حيث أن لكل شيء هويته وخصوصيته سواء كان الانسان أو المجتمع،[1] فالهوية هي:" شعور شخص ما بمن هو وما هي الأشياء الأكثر أهمية بالنسبة له، ومن المصادر الأساسية للهوية هي القومية والعرق والجنس والطبقة...ترتبط بالمجموعات الاجتماعية التي ينتسب إليها الأفراد ويصنفوا على ضوئها"[2] كما تعرف على أنها: "مجموعة مقومات تميز جماعة من البشر، وتشتمل على صفاتها الجوهرية التي تبرز خصوصياتها، كاللغة والتاريخ، والتراث والفنون والأماني المختلفة"[3] ويقول المفكر الاسلامي محمد عمارة في مسألة الهوية والخصوصية الثقافية "..فهوية الإنسان أو الثقافة أو الحضارة، هي جوهرها وحقيقتها..ولما كان في كل شيء من الأشياء-إنسان أو ثقافة أو حضارة- الثوابت والمتغيرات، فإن هوية الشيء هي ثوابته التي تتجدد ولا تتغير"،[4] فنجد هنا أن مصطلح الهوية يحمل في طياته مجموعة الخصائص الثقافية والاجتماعية والنفسية كدين واللغة والعادات والتقاليد التي تميز مجتمع ما عن غيره، فالهوية تشير بشكل مباشر إلى شعور الفرد بالانتماء إلى مجتمعه، بكل ما يحمله من خصوصية ثقافية والتمسك بها، مهما وجد من بدائل عنها، ولهذا استعملنا مفهوم الخصوصية الثقافية بدلا من الهوية الثقافية، لأن التحليل في هذه الدراسة يكون من خلال نظرة الآخرين أي المفكرين الغربيين للخصائص الثقافية للمجتمعات التي يرون بأنها متخلفة، وليس من خلال رؤية أفراد هذه المجتمعات لأنفسهم، الذين يفترض فيهم الشعور بالانتماء إلى ثقافتهم المحلية أو كما يطلق عليه التمسك بالهوية الثقافية.

2- الخصوصية الثقافية في نظريات التنمية:

لقد قسم العلماء نظريات التنمية إلى قسمين أساسيين هما: النظريات المرتبطة بالفكر التحديثي والنظريات المرتبطة بالفكر الماركسي، ولهذا سنعرض باختصار علاقة كل منها بفكرة الخصوصية

الثقافية:

أولا- نظريات التحديث والخصوصية الثقافية: (نظريات الحداثة)

يرى أصحاب هذه النظريات أن الخصوصية الاجتماعية والثقافية للمجتمعات المتخلفة، التي تنتمي إليها تقريبا كل الدول العربية المسلمة، تشكل حاجزا حقيقيا، أمام تطورها ولحاقها بركب الحضارة الغربية المتقدم، حيث يقولون أنه يستحيل تقدم المجتمعات التي تعاني من حالة التخلف إلا في حالة واحدة وهي تخلصها من جميع مظاهر ثقافتها المحلية، خاصة تلك التي تتعارض مع قيم المجتمعات الغربية المتقدمة، لأن هذه القيم البالية حسب تعبير أصحاب هذه النظرية، 'تكون جدارا كبيرا أمام تطورهم الاقتصادي وتحديثهم التكنولوجي... وهذا ما جعلهم يرجعون حالة الركود التنموي التي تعاني منها الدول النامية، إلى الافراط في محافظتها على عاداتها وتقاليدها، ومختلف موروثاتها الثقافية التي تبقيها دائما في مؤخرة الركب التنموي، ولا تعطيها الفرصة أبدا للتقدم، خاصة الدين والمقدسات...

وسيتم عرض أهم الكيفيات التي عولجت بها مسألة الخصوصية الثقافية، من طرف أهم الاتجاهات الفكرية في نظرية التحديث، وذلك كما يلي:

أ- الخصوصية الثقافية في الاتجاه الكلاسيكي:

لعل أن أبرز من تعرض للخصوصية الثقافية وعلاقتها بالتطور والتنمية في هذا الاتجاه، هو"ماكس فيبر" صاحب كتاب "الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية"، الذي طرح فكرة أساسية في قضية الخصوصية الثقافية، مفادها أن للدين دورا كبيرا في تطور ونمو الاقتصاد، حيث يقول أن الأخلاق والقيم الدينية الموجودة في المذهب البروتستانتي المسيحي، كانت هي السبب الحقيقي في نجاح النظام الرأسمالي الحديث، لأنها تمجد المهن وتحترم أصحابها، وكذلك تقدس العمل وتعطيه مكانة كبيرة في الحياة... [5]

فلقد حاول "فيبر" من خلال مؤلفه هذا، إثبات فكرة معينة، تريد أن ترجع سر تفوق الرأسمالة الغربية في ذلك الوقت، إلى تميز خصوصية العقيد البروتيستانية، بمبادئ أخلاقية وسمات سلوكية تجعها المحرك الأساسي للتطور الغربي، وذلك من خلال ما تحمله روح هذه العقيدة، من قيم تخدم الاقتصاد والتجارة، كإجادة العمل وتقديس المهن وتحريم الغش، محاولا في ذلك، الإستشهاد ببعض التجارب التاريخية، خاصة تلك التي عرفتها المجتمعات الغربية المسيحية، وهذا ما جر على "ماكس فيبر" جملة من الانتقادات العنيفة، التي تقول أن القيم البروتستانتية التي تحدث عنها هذا الأخير، لا تختلف كثيرا عن ما تدعوا إليه الديانات الأخرى، ومع هذا لم 'تحدث أي تنمية، كما أن هناك العديد من المجتمعات التي نمت نفسها، في مختلف المجالات التنموية، دون أن تتبنى نزعة دينية معينة، كما أن الرأسمالية الحديثة، لا ترتبط بالأخلاق البروتستانتية فحسب، وذلك باعتبار أن الرأسمالية الحديثة بأشكالها المختلفة تضم عدة مذاهب دينية أخرى. [6]

وبالإضافة إلى العامل الديني الذي تحدث عنه "فيبر"، ففي الحقيقة، توجد عوامل كثيرة ربما تكون أكثر أهمية قد أهملها، والتي ساهمت بشكل فعلي وملموس في تفوق النظام الرأسمالي في العالم، خاصة الاستعمار والهيمنة الامبريالية والتفوق التكنولوجي، بالإضافة إلى العديد من الأسباب والعلل الأخرى، التي تدل بأن الأخلاق التي يدعو إليها المذهب البروتستانتي، لم تكن أبدا العامل الوحيد في التفوق التنموي للدول الرأسمالية، رغم أهمية القيم الثقافية بشكل عام، ودورها الايجابي في تنمية المجتمع، ورفع مستواه الاقتصادي والفكري والثقافي.

ب- الخصوصية الثقافية في اتجاه النماذج أو المؤشرات:

لقد تعرض أصحاب هذا الاتجاه، إلى مسائل الخصوصية الثقافية والاجتماعية في التنمية، من خلال استخلاص الخصائص الثقافية للحضارة الغربية المتقدمة، وتقديمها في شكل نماذج مثالية يجب الاقتداء بها، لكل من أراد احداث تنمية في مجتمعه، في مقابل التخلص الشبه تام من ثقافته المحلية المتخلفة، بكل ما تحمله من خصوصيات ثقافية،[7] حيث قام مفكري هذا الاتجاه بصياغة نموذج معين للتنمبة، في شكل قائمة من المؤشرات المادية الكمية، التي تحمل في طياتها تعبرا عن تفوق التنمية في المجتمعات الغربية، مثل نسبة المتعلمين، وعدد المستشفيات والأطباء، ومتوسط الدخل الفردي في المجتمع، وغيرها من

المؤشرات الكمية والإحصائية، التي تمثل الخلفية المرجعية لمتغيرات النمط، مثل: تخصيص الدور والتوجه نحو الأداء والعمومية في الانتاج... [8]

وهم بهذا يحاولون خلق أساس كمي إحصائي، لتصنيف الدول والمجتمعات، وتمييز المتقدم والمتخلف منها، وكأنهم يقدمون نموذجين واحد يبرز سمات تخلف المجتمعات النامية، والآخر يبرز سمات تقدم المجتمعات الغربية، حيث يعتبرون هذا الأخير بمثابة النموذج المثالي للتنمية، كما يظهر هذا بوضوح في فكر كل من "تالكوت بارسونز" و"هوزليتز"، حيث قام هذا الأخير بإبراز مجموعة معينة من السمات الكيفية للتنمية أو التحديث، مثل تخصص الدور والانجاز والعمومية في الانتاج، وأخرى تقابلها للتخلف مثل تشتت الدور والتخصص في الانتاج.. [9] فالتنمية حسب رأيه، ما هي إلا عملية استبدال أو بالأحرى اكتساب المجتمعات المتخلفة، للخصائص الثقافية والاجتماعية للمجتمعات المتقدمة، وفق النموذج المثالي الذي قدمه.

ويلاحظ أن ما يغلب على هذا النموذج الذي قدمه "هوزليتز"، هو وجود نوع من التداخل بين هذه الخصائص، التي لا يمكن تعميمها على البلدان المتقدمة أو حتى على البلدان المتخلفة، على حد السواء، كما أن التنمية لا يمكن أن تكون عملية ميكانيكية بسيطة، يستبدل من خلالها بسهولة صفات مجتمع متخلف بصفات مجتمع آخر متقدم، فليس من السهل أبدا تغيير الخصوصيات الثقافية والاجتماعية لمجتمع ما، دون مقاومة شديدة قد تدوم طويلا، كما أن التنمية عملية أكثر تعقيدا بكثير من عملية استبدال ميكانيكية، لخصوصيات مجتمع معين، بخصوصيات مجتمع آخر.

جـ- الخصوصية الثقافية في اتجاه الانتشار الثقافي:

يتعامل أصحاب الاتجاه الانتشاري أو التثاقف، مع مسألة الخصوصية الثقافية لمختلف المجتمعات، تقريبا بنفس طريقة مختلف اتجاهات نظرية التحديث، حيث يرون أن التنمية في جوهرها نوع من أنواع التغير الاجتماعي نحو الأفضل، ولا يمكن أن تنجح بشكل فعلي، إلا من خلال عملية انتشار قيم والمعايير الثقافة الغربية بشكل عام، كالعمومية والتوجه نحو الأداء وتخصيص الدور... من المركز نحو الأطراف، أي من الدول الغربية الأكثر تطورا إلى باقي الدول المتخلفة في العالم، التي تشكل ثقافتها المحلية، بكل ما تحمله من دين وقيم ومعايير- في نظرهم- أهم عائق، أمام تنميتها وخروجها من حلقة التخلف الخبيثة.. [10]

ومن أهم مفكري هذا الاتجاه "كارل دوتست" و"دانيال ليرنر" و"ولبرت مور"، الذين تتلخص مجمل أفكارهم، في ضرورة أن تقوم المجتمعات المتخلفة بعملية تثاقف، أي عملية استراد الثقافة الغربية المتطورة، واستبداها بالثقافة المحلية، حيث يرون أن القيم التقليدية السائدة في الدول المتخلفة، هي السبب الفعلي للتخلف، متناسين بذلك بقيت العوامل الأخرى، التي قد تكون أكثر أهمية بكثير من الثقافة المحلية، كالاستعمار الطويل لتلك البلدان، والذي ساهم بشكل كبير في تخلفها، من خلال حالة الفقر والجهل التي خلفها بين أفراد تلك المجتمعات، ناهيك عن الاستغلال البشع لثرواتها ومواردها الطبيعية.

د- الخصوصية الثقافية في الاتجاه التطوري المحدث:

كل ما يمكن أن يقال عن هذا الاتجاه، فيما يتعلق بالخصوصية الثقافية والاجتماعية لمختلف المجتمعات، هو إهماله التام لها، حيث يرى أصحابه أن كل المجتمعات متشابهة، ولابد أن تمر بنفس المراحل التطورية، فلقد حاول أصحاب هذا الاتجاه مثل: "بيلاه " و"إيزنستاد " و"بولاني"... إحياء النظرية التطورية الكلاسيكية، من خلال محاولة " بارسونز" تحديد العملية التطورية ومكوناتها، ومحاولة "والت روستو" عن مراحل النمو، وغيرهم من رواد هذا الاتجاه،

وتتمثل محاولة "بارسونز" في تحديده لمراحل العملية التطورية، كما يلي:

1- المرحلة البدائية: - المجتمع البدائي - المجتمع البدائي المتقدم

2- المرحلة الوسطية: - المجتمعات القديمة - المجتمعات القديمة المتقدمة

3- المرحلة التقدمية: التي تتمثل في المجتمع الصناعي الحديث. [11]

ومن هنا، يتضح لنا أن مراحل العملية التطورية عند بارسونز، لا يمكن تطبيقها على كل المجتمعات البشرية، التي استطاعت أن تمر من مرحلة التخلف الى مرحلة التنمية.

وأخيرا، يمكن القول أن مختلف نظريات التحديث، تحاول اثبات فكرة تفوق المجتمعات الغربية، على غيراها من المجتمعات، من خلال إبراز تميز خصائصها الثقافية بكل ما تحمله من أفكار وعقائد وقيم ومعايير اجتماعية... على حساب الخصوصيات الاجتماعية والثقافية التي تسود المجتمعات المتخلفة، التي يعتبر العالم العربي الاسلامي جزءا كبيرا منها، بالرغم من أنه قد لا يكون من الصحيح تماما، إرجاع الأسباب الحقيقية لتخلف هذه المجتمعات إلى المعتقدات الدينية والقيم الثقافية، والمنطلقات الفكرية التي تحملها، بقد ما يمكن ارجاعها إلى الاستعمارات الطويلة التي عانت منها هذه البلدان، والنهب المستمر لمواردها وثرواتها الطبيعية، والمحاولات المتكررة للقضاء على مقوماتها الحضارية وموروثاتها الثقافية وقيمها الاجتماعية، من طرف بعض الدول الامبريالية الجشعة.

ثانيا- الخصوصية الثقافية في الفكر الماركسي:

يعتبر الفكر الماركسي المنبت الأكبر للتنظير في مختلف مجالات العلوم الاجتماعية، لاسيما علمي الاجتماع والاقتصاد، حيث شكلت مسألة تنمية المجتمعات وتطورها عن طريق الثورة والتحرر من قيود الرأسمالية والامبريالية، جوهر الفكر الماركسي، ولاشك أن معظم الثورات الحديثة في المجتمعات العربية، خاصة تلك التي كانت في القرن العشرين، تستمد جذورها من الفكر الثوري الماركسي، إلا أن جوهر الاختلاف الحقيقي بين هذا الفكر وبين بعض المفكرين في المجتمعات العربية الإسلامية، كان وجهة نظره للدين، الذي اعتبره مخدرا الشعوب أو كما وصفه كار ماركس بأنه "أفيون الشعوب"، فهو حسب تحليله القيد الأكبر والحاجز الأعلى، أمام تقدم المجتمعات أو الشعوب وتطورها، وأنها إذا أرادت أن تلتحق فعلا بالركب الحضاري، فعليها كسر هذا القيد والقفز فوق هذا الحاجز، وإلا فإنها ستبقى متخلفة إلى الأبد، لكن وإن كان هذا التحليل السوسيولوجي قد ينطبق على بعض المجتمعات، فإنه قد يختلف الأمر بالنسبة للمجتمعات العربية، التي كانت قبل الإسلام، عبارة عن قبائل متفرقة ومتناحرة فيما بينها، ولا تكاد تذكر في تاريخ الحضارات، ولكن بعد الإسلام، نمت في هذه المجتمعات حضارة بلغت أقصى العالم من مشرقه إلى مغربه، وتميزت بتطور اقتصادي وتميز فكري وسمو أخلاقي، يعترف به الغرب قبل غيرهم، وسيتم عرض بعض أفكار النظرية الماركسية التقليدية والمحدثة في هذه القضية بالذات، أي تطور وتنمية المجتمعات، كما يلي:

أ- الخصوصية الثقافية في الماركسية الكلاسيكية (التقليدية):

تنتمي معظم النظريات الاجتماعية والاقتصادية، التي صنفت ضمن الفكر المركسي الكلاسيكي، إلى أعمال مفكرها ومُنشئها الأساسي "كارل ماركس"، الذي اعتمد في تحليله على أن عملية تنمية المجتمع، لا يمكن أن تنجح إلا إذا قامت بثورة عنيفة وقوية على الأبنية والأنساق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية القديمة، التي تخدم مصالح الطبقة البرجوازية المستغلة، فمعظم التنظير الذي جاء به الفكر الماركسي التقليدي، قام على فكرة الصراع الطبقي، وجدلية العلاقة بين العوامل الاقتصادية والعوامل التاريخية، حيث قام ماركس بتقسيم مراحل النمو والتطور الذي عرفته المجتمعات الانسانية إلى خمسة مراحل: 1- مرحلة الإنتاج البدائي 2- مرحلة البدائية 3- مرحلة الإقطاع 4- مرحلة الرأسمالية 5- المرحلة الاشتراكية[12]

وقال أن عملية التغير الاجتماعي تعتمد بشكل أساسي، على التناقض القائم بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج، وأن السبيل الوحيد والحتمية الضرورية لإزالة هذا الصراع، هو الثورة التي تمثل الحل الوحيد للخروج من حالة التخلف السائد في البلدان النامية.

ولكن رغم ما قدمه الفكر الماركسي التقليدي من مفاهيم سوسيولوجية واقتصادية، شكلت ثورة حقيقية في عالم الفكر والتنظير، إلا أن هناك العديد من المجتمعات في العالم، لم تمر بشكل حتمي على المراحل الخمسة للتطور التي ذكرها في نظريته، ولاسيما المجتمعات العربية الإسلامية، التي فشلت فيها كل النظريات الاشتراكية، وربما يتفق الكثير من الباحثين، على أن هذا الفكر الاشتراكي الشيوعي المستورد من الغرب، كان هو السبب الرئيس في تخلف هذه المجتمعات، والدليل على ذلك هو أن كل مجتمعات

العالم تقريبا، وليس فقط العربية الإسلامية، تخلت عن الفكر الماركسي والاعتقاد بجدوى نظرياته خاصة الكلاسيكية منها.

ب- الخصوصية الثقافية في الماركسية المحدثة:

لم يركز الفكر الماركسي المحدث، على مسألة الخصوصية الثقافية والاجتماعية للمجتمعات المتخلفة، مثلما كان ذلك في الفكر الماركسي التقليدي، حيث لم يعر اهتماما كبيرا لهذه المسألة، رغم ما يفرضه واقع هذه المجتمعات المتخلفة، حيث يقول أصحاب هذا الاتجاه التنظيرى، أن التنمية عملية شاملة وحقيقية، ولابد أن تعم جميع مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، مركزين على ضرورة توفير أساسيات الحياة من تغذية وصحة وسكن وتعليم... وضمان توزيعها بتساوي، بين جميع طبقات وفئات المجتمع، أي لابد من توزيع الثروة بشكل عادل ومنصف، بين جميع أفراد المجتمع، للقضاء أو التقليل على الأقل من التفاوت الطبقي خاصة في المجال الاقتصادي.[13]

كما يركز الفكر الماركسي المحدث بشكل كبير، على الصراع المحتدم بين الإمبريالية أو سيطرة وهيمنة الدول الاستعمارية، وبين شعوب العالم الثالث أو المتخلف، وهم بهذا يختلفون نوعا ما عن فكر "كارل ماركس"، الذي يهتم بالصراع القائم بين الطبقة المالكة أو البرجوازية، وبين الطبقة الكادحة أو المحرومة من ثروة المجتمع، ومن أشهر رواد هذا الاتجاه "شارل بتلهايم" الذي يفسر ظاهرة تخلف البلدان النامية، بتبعيتها الشديدة للمجتمعات الغربية، خاصة على المستوى الاقتصادي والسياسي، بالإضافة إلى هيمنة وسيطرة الدول الامبريالية عليها، والتي تعمل على ابقائها دائما في حالة ركود وجمود اقتصادي، في حين ذهب "جوندر فرانك" إلى اعتبار أن ظاهرة التخلف نتجت عن علاقات تاريخية بين دول المركز المتقدمة والمهيمنة والمسيطرة، لاسيما في الجانب الاقتصادي، وبين توابعها أو لواحقها المتخلفة، أما "بول باران" فيعتبر أن التنمية ليست عملية تطورية بقدر ما هي عملية ثورية، حيث تمثل الاشتراكية الحل الأمثل للتقدم والتخلص من حالة التخلف.[14]

ويمكن تلخيص أهم النظريات التي عبرت عن هذا الاتجاه، كما يلي:

1- الخصوصية الثقافية والنظرية الإمبريالية:

بنيت النظرية الامبريالية على فكرة جوهرية، وهي هيمنة وسيطرت الدول التي تملك رأس المال على الدول التي تملك المواد الأولية، خاصة المتخلفة منها، من خلال عملية الاحتكار والاستغلال، مما يجعل هذه الأخيرة في حالة تخلف دائم، حيث أن الدول الامبريالية كما توصف من طرف أصحاب هذه النظرية، لا يهمها شيء في الدنيا إلا مصالحها الخاصة، التي تعمل على تحقيقها على حساب أي شيء، مستعملة في ذلك المؤسسات الرأسمالية الاحتكارية الدولية، والتي تعمل على تقسيم العالم إلى مناطق نفوذ، خاصة المؤسسات الأمريكية التي تهيمن وتسيطر على جل مناطق العالم بالنظر إلى قوتها الاقتصادية وتشعب مصالحها السياسية.

ومن أهم مفكري هذه النظرية "هاري مجدوف" و"لينين" و"دوس سانتوس" و"كودوزو"...حيث يرى "لينين" أن القضية الأساسية المرتبطة بالعلاقة بين الإمبريالية والرأسمالية، هي محافظة الدول الإمبريالية على المشروعات الرأسمالية المربحة، من خلال الحصول على ثروات الدول المستعمرة، وموادها الخام بتكلفة جد منخفظة، حيث أن هذا كله ما أدى إلى تركيز وتمركز رأس المال في يد الشركات الاحتكارية العالمية، [15] فالإمبريالية بهذا المعنى وحسب "لينين"، هي في الأساس ظاهرة اقتصادية، تعتبر ناتج للنظام أو للنسق الرأسمالي وهي قاصرة على وجه واحد للرأسمالية وهو الاقتصاد.

ويلاحظ على النظرية الإمبريالية، أنها تنظر بعين مخالفة نوعا ما للخصوصية الثقافية، فهي ترى أنها لا تهم البلدان الامبريالية كثيرا، بقدر ما تهمها الخصوصية الاقتصادية للدول المتخلفة، التي يعتبر العالم العربي الاسلامي جزءا أساسيا منها، حيث ترى أن التمتع بثروة المواد الأولية تجعل هذه البلدان، مستهدفة من طرف الدول الامبريالية، التي تحرص دائما على أن تبقى هذه الدول متخلفة وضعيفة، حتى تبقى تحت سيطرتها وخاضعة لضغوطها ومضطرة لقبول استغلالها، فالثروة بهذا المفهوم تصبح نقمة بالنسبة للمجتمعات المتخلفة، وعائقا حقيقيا أمام تطورها خاصة الاقتصادي، فهذه الدول لا تدخر جهدا

حسب أصحاب هذه النظرية، للقضاء على أي مقوم يمكن أي يساهم في تنمية وتطوير هذه المجتمعات، سواء كان الدين أو اللغة أو أي مقوم ثقافي أو اجتماعي آخر.

2- الخصوصية الثقافية ونظرية التبعية:

لقد تعرضت نظرية التبعية بشكل كبير، إلى الخصوصيات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات المتخلفة التي ينتمي إليها معظم الدول العربية الإسلامية، من خلال تفسيرها لطبيعة العلاقة القائمة بين الدول المتقدمة وبين الدول المتخلفة، حيث حملت حالة التخلف والفشل الاقتصادي المستمر التي تعاني منه هذه الدول، بشكل مباشر، إلى الاستغلال والسيطرة والهيمنة التي تمارسها الدول المتقدمة أو التي يصفها أنصار هذه النظرية بالدول الإمبريالية، حيث يرفض أصحاب هذه النظرية بشكل مطلق، فكرة أن التخلف الذي تعاني منه دول العالم الثالث، سببه المباشر افتقادها للقيم التحديثية الغربية، أي أن العادات والتقاليد والثقافات... الموجودة بشكل متجذر في المجتمعات المتخلفة، تعتبر هي السبب الحقيقي في تخلفها- كما يرى أنصار نظرية التحديث- حيث يرجعون سبب التخلف بشكل فعلي، إلى التأثير السلبي والممارسات الجشعة للدول الامبريالية على الدول المتخلفة، حيث أكدوا على فكرة أساسية، مفادها أن نمو المراكز الصناعية المتقدمة في العالم، يعني التخلف المستمر للبلدان التي يستغل الغرب ثرواتها وفائضها الاقتصادي، ويعمل على إبقائها تحت هيمنته،[16]

وفي هذا يقول "جولدنر فرانك" - الذي يعتبر من أبز مفكري هذا الاتجاه- أن: "كل "**مركز**" له "**أطراف**" يستغلها، أما المركز العالمي غير التابع، فقد مر بما يسمى التطور الكلاسيكي، هذا التطور الذي لم يكن من الممكن حدوثه في البلدان التابعة، لأن تطورها محكوم ومحدود كتابع للمركز الإمبريالي العالمي..."،[17]حيث يرى "فرانك" أن استمرار حالة التخلف المزمن التي تسود دول العالم الثالث، هي نتيجة حتمية أو هو انعكاسا منطقيا، ناتج عن التبعيته الكبيرة للدول الغربية المتقدمة، التي استنزفت ثرواته واستغلت خيراتها عبر فترات استعمارية طويلة.

أما "بيل وران" فيفسر تخلف العالم الثالث واستنزاف ثرواته، بأن سببه الحقيقي هو اتصال بنيته الاقتصادية بالبنية الاقتصادية للدول المتقدمة، مما يجعل هذه الأخيرة حريصة دائما على تخلفه حتى يبقى ضعيفا وتحت سيطرتها،[18] كما يرى بعض أنصار هذه النظرية مثل "روزا لكسمبورج" و"سمير أمين"، أن بلدان العالم الثالث هي من مولت تنمية البلدان المتقدمة، ومازالت تمولها إلى حد كبير.[19]

في العموم يمكن القول، أن الفكر الماركسي سواء الكلاسيكي أو المحدث، ركز في تفسيره للأسباب الحقيقية للتخلف، على فكرة الصراع سواء داخل المجتمع نفسه أو خارجه، أي بين الطبقة البرجوازية والطبقة الكادحة أو بين الدول الامبريالية وبين الدول المتخلفة، من خلال الدور السلبي الذي لعبته الدول الرأسمالية، في استمرار حالة التخلف، الذي تعاني منه هذه الأخيرة، فهم يرون أن علاقة التبعية غير المتكافئة بين المركز والأطراف، هي السبب الحقيقي، لتفوق المركز ونموه على حساب المحيط، وتمثل الثورة، السبيل الوحيد للقضاء على هذه العلاقة الجائرة من التبعية.

حيث نجد هنا أن الفكر الماركسي بالنسبة لفكرة الخصوصية الثقافية، يخالف تماما فكر أنصار نظرية التحديث، الذين يرون ضرورة تخلي البلدان المتخلف عن خصوصياتها الثقافية والاجتماعية، واستبدالها بالقيم الثقافية الغربية للدول المتطورة، كشرط أساسي للتنمية والتطور، فالفكر الماركسي يرى ضرورة استغلال الموروثات الثقافية والمقومات المحلية، والعوامل التاريخية، كحافز أساسي للثورة ضد التخلف ومسبيبه، سواء داخل المجتمع أو خارجه.

3- عرض لبعض محاولات الباحثين للتنظير للمجتمعات العربية الإسلامية:

لاشك أن منبت كل نظريات العلوم الاجتماعية تقريبا كان منبتا غربيا، أي من طرف علماء وباحثين ينتمون في أغلبهم إلى مجتمعات، تختلف بتركيباتها وأبنيتها وأنساقها الاجتماعية، وكذلك بموروثاتها الثقافية، وبتاريخ وجودها ونموها عن المجتمعات العربية المسلمة، التي تملك بعض الخصوصيات الثقافية التي تميزها عن غيرها، فقد شكل الدين الاسلامي عاملا حاسما في تاريخها، أين كان السبب الحقيقي في تطورها وتفوقها في حقبة تاريخية ما، عن المجتمعات الغربية، وهذا ما جعل العديد من

الباحثين يرون أن سر تنمية هذه المجتمعات وتطورها من جديد، يكمن في عودتها لمبادئ وقيم الدين الاسلامي، وذلك على عكس ما تقوله النظريات الغربية، في مجال تنمية المجتمعات، سواء بالنسبة لنظريات التحديث، التي ترى بأن الدين عاملا أساسيا للتخلف أو بالنسبة للفكر الماركسي، الذي يرى أصحابه، بأن الدين بالذات، هو المخدر الأول للشعوب، الذي يجعلها تستسلم لظروفها البائسة، وتقول أن تخلفها نابع من ارادة الله وقدرته، وأنه لا قاهر لإرادة الله.

وفي هذه الفكرة بالذات تحدث الفيلسوف والمفكر الاجتماعي مالك بن نبي في كتابه شروط النهضة، عن دور الفكرة الدينية، كخصوصية ثقافية في أي مجتمع -وليس في المجتمعات الاسلامية فقط- في النهوض بالمجتمع، وتنميته حتى يصل مرحلة الحضارة والتطور، حيث يقول مالك بن نبي أن أي مجتمع عرف تطورا أو تنمية في تاريخ البشرية، مر بدورة حضارية قسمها إلى ثلاثة مراحل: وهي مرحلة الصعود أو الروح ومرحلة الأوج أو العقل ومرحلة الانحدار أو الغرائز، فمالك بن نبي يرى أن المرحلة الأولى أو مرحلة الروح، لابد أن تكون مرتبطة بفكرة ما، وهذه المرحلة بالذات ما تقابل فكرة تنمية المجتمع لدى المفكرين الغربيين، خاصة في مجالي علم الاجتماع وعلم الاقتصاد، حيث يقول في كتابه مشكلة الأفكار: "إن الحضارة ما هي نتاج فكرة جوهرية تطبع على المجتمع في مرحلة ما قبل التحضر الدفعة التي تدخل بها التاريخ"،[20] وغالبا ما يربط مالك بن نبي هذه الفكرة بالدين، حيث أن هذه الأخيرة حسب اعتقاده، هي الوحيدة القادرة على الدخول على المركب الثلاثي للحضارة الذي تحدث عنه، وهو الانسان والتراب والوقت، حيث أن العناصر الثلاثة موجودة في كل وقت، ولكن مجرد وجودها هكذا لا ينتج أو يخلق أي حضارة،[21] أو بعبارة اخرى فإن التنمية لا تحدث دون وجود عامل ثقافي قوي يدفعها إلى مرحلة الإقلاع الإقتصادي، فالفكرة الدينية هي وحدها القادرة على المزج بين تلك العناصر الثلاث، لإنتاج الحضارة، فهي القادرة على كبت غرائز الانسان المركبة فيه بطبيعته أو بفطرته، وهي القادرة على اعادة توظيف هذه الغرائز في الحضارة، من خلال بناء مجتمع متماسك.[22]

وهذا ما جعل الباحثين في المجتمعات العربية المسلمة، ينقسمون إلى متأثر بالفكر الغربي ونظرياته، وبعضهم حتى بمعتقداته الدينية ومنطلقاته الأيديولوجية، والبعض الآخر، يرى بضرورة الأخذ بعين الاعتبار الخصوصية الثقافية والاجتماعية لمجتمعاتهم، ولزوم التأصيل الديني الاسلامي للعلوم الاجتماعية، لأنهم يعتقدون أن الدين الاسلامي بحد ذاته، يحمل خصوصية، بالمقارنة بالديانات الأخرى، لأنه يقدم منهجا حياتيا متكاملا، ليس فقط أخلاقيا بل إقتصاديا وسياسيا ومجتمعيا ككل.

ولاشك أن علم الاجتماع بالذات، كان من أهم العلوم الاجتماعية التي دار حولها النقاش، منذ الثلاثينيات من القرن الماضي، خاصة في مسألة التأصيل الاسلامي لنظرياته، أي بعبارة أخرى الحث على ضرورة أخذ الدين كخصوصية أساسية وكعامل رئيس، أثناء القيام بأي دراسة أو تنظير للمجتمعات الإسلامية، وكان من أبرزهم المفكر الاجتماعي العراقي "علي الوردي" وكذلك المفكر اللبناني "فردريك معتوق" والمفكرين المصريين "عبد الباسط عبد المعطي" و"محمود حجازي" وغيرهم كثيرون،[23] ولعل أبرز قضية بدأت تطرح كانت قضية التسمية فمنهم من سماه "علم الاجتماع الإسلامي" أو "علم الاجتماع الإسلام" ومنهم من سماه "علم الاجتماع المجتمعات الإسلامية"، ونلاحظ أن الفرق بين التسميتين قد يحمل معنى في طياته، فالأول يشير إلى استنباط كل النظريات والمنطلقات الفكرية من الدين والشريعة الإسلامية، أي القرآن والسنة والفقه، أما الثاني فيشير بالدرجة الأولى إلى الدين الاسلامي كخصوصية ثقافية في المجتمعات الإسلامية، بمعنى أنه قد يستعين في بعض الأحيان بنظريات الفكر الغربي، وخاصة المبادئ العلمية الأساسية لعلم الاجتماع.[24]

وحول هذه القضية بالذات انقسم المنادين بالتأصيل إلى فريقين، فالفريق الأول الذي يمثل أنصار علم الاجتماع الإسلامي، يرى وجوب أن يلم الباحث في علم الاجتماع، بعلوم القرآن والسنة والفقه، حتى يتمكن من تقديم التفسيرات الدينية للظواهر الاجتماعية، واستنباط القوانين والنواميس التي تحكمها، أي بعبارة أخرى أن يكون عالم الاجتماع فقيها، قبل أن يكون باحثا في علم الاجتماع الإسلامي، وحجتهم في ذلك، أن القرآن كتاب صالح لكل زمان ومكان، بمعنى أن ما يتم استنباطه من الاسلام بخصوص النظريات الاجتماعية، يصلح لكل المجتمعات وعبر كل الأزمنة، أما الفريق الثاني، فهم يمثلون الرأي

الأكثر مرونة، فهم يرون بأن القرآن كتاب هداية وتنوير عقول، ولا يجب انزال ما فيه، إلى مستوى النظريات التي تحتمل النسبية والشك، أو إلى مستوى الاختبار التجريبي، الذي قد يصيب وقد يخطأ، فتأصيل علم الاجتماع، لابد أن يكون بأصول ووفق ضوابط معينة،[25] فهم يتفقون على ضرورة أن تكون الأفكار العامة والأيديولجية إسلامية، وعلى وجوب تكثيف الدراسات والأبحاث على المجتمعات الإسلامية، بكل ما تحمله من خصوصيات ثقافية وحياتية، ولكن ضمن الاطار العلمي والمنهجي لعلم الاجتماع كعلم قائم بذاته، له فروعه وتخصصاته الحديثة، التي تواكب هذا العصر الذي تعيش فيه هذه المجتمعات الاسلامية.

الخاتمة:

يعد موضوع اعتبار الخصوصية الثقافية للمجتمعات العربية الإسلامية، كمبدأ أساسي في بناء النظرية الاجتماعية، من أهم الموضوعات التي دار حولها النقاش في فترة زمنية ما، خاصة حينما سيطر التيار الماركسي الشيوعي على مختلف العلوم الإنسانية، وقد تم التوصل من خلال هذه الدراسة، إلى أن هناك جدل كبير بين العلماء والباحثين في مجال علم الاجتماع، فيما يخص هذه المسألة بالذات، ذلك أن فريقا منهم يرى أن النظريات الاجتماعية التي نشأت في المجتمعات الغربية، يمكن استعمالها في تحليل المجتمعات العربية بكل نجاعة، حيث أن الطبيعة الانسانية واحدة في كل العالم، ففكرة الصراع مثلا، التي تشكل محور النظرية الماركسية سواء الكلاسيكية أو المحدثة، نجدها في كل المجتمعات وعبر كل العصور، كما أن فكرة البناء والوظيفة الموجودة في النظرية البنائية الوظيفية، يمكن تطبيقها على كل المجتمعات، فكل هذه المجتمعات تتكون من أبنية وأعضاء وتقوم على مبدأ الوظيفة، أما الفريق الثاني، فيرى أنه بالرغم بأن الطبيعة الإنسانية واحدة، إلا أن الخصوصية الثقافية كقضايا اللغة والدين والأصول التاريخية والعرقية، ولابد أن تعلب دورا كبيرا في عملية التحليل والتنظير لمختلف المجتمعات المحلية، لاسيما العربية الإسلامية، وذلك عكس ما تقوله مثلا نظريات التحديث، بمختلف اتجاهاتها الفكرية، حول أن الخصوصيات الثقافات المحلية للمجتمعات المتخلفة، هي السبب الرئيس في فشلها في عملية التنمية، وأن السبيل الوحيد للخروج من هذه الحالة وإحداث تنمية في المجتمع، هو استبدال هذه الثقافات المحلية المتخلفة، بالنموذج الثقافي للحضارة الغربية المتقدمة، والذي تقدمه هذه النظريات كبديل أكثر دفعا للتنمية، وهذا ما ينافي الواقع، حيث أن التجارب العملية والملاحظات الميدانية، أكدت أن ما يصلح لمجتمع معين، لا يصلح بالضرورة لمجتمع آخر، وكان هذا ما دفع ببعض الباحثين في العالم الإسلامي، إلى محاول تأصيل علم الاجتماع، بمبادئ الدين الإسلامي، وحجتهم في ذلك، أن المفكرين الغربيين متعصبون لدينهم ولثقافتهم، ويعملون دائما على اظهار تفوقها على حساب الثقافات الأخرى.

وأخيرا، يمكن القول أنه على العلماء والباحثين في مختلف المجتمعات العربية الإسلامية، العمل أكثر على تقديم بديلا علميا ونظريا، يفسر أكثر واقع هذه المجتمعات، وفقا لخصوصياتها الثقافية والاجتماعية، ويكون قادرا على منافسة مستوى النظريات الغربية، ولكن رغم هذا الصراع الفكري، لابد من التأكيد على فكرة أساسية، وهي أن علم الاجتماع رغم نسبيته، إلا أنه لابد أن يبقى علما عالميا، يخدم المجتمع الإنساني ككل بتنوعه واختلافه، ويعمل على تفسير ظواهره وحل مشكلاته.

المراجع:

1- حسن حنفي حسنين، **الهوية**، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ط1، 2012، ص.11.
2- هارلمبس وهولبورن، **شويولوجيا الهوية والثقافة**، ترجمت حاتم حميد محسن، دار كيوان للنشر والطباعة والتوزيع، سورية، ط1، 2010، ص.13.
3- أحمد مفلح، **الهوية العربية في المنهجية اللبنانية الجديدة**، مقومات وخصائص، سلسلة كتب المستقبل العربي(68)، الهوية وقضاياها في الوعي العربي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، نوفمبر 2012، ص 369.
4- محمد عمارة، **مخاطر العولمة على المخاطر الثقافية**، نهضة مصر، القاهرة ، ط1، 1999، ص.6

5- السيد الحسيني، **التنمية والتخلف: دراسة تاريخية بنائية**، دار المعارف، القاهرة، 1982، ص32.
6- نفس المرجع السابق، ص34.
7- رشاد أحمد عبد اللطيف، **تنمية المجتمع وقضايا الإعلام التربوي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1995، ص49.
8- علي الكاشف، **التنمية الاجتماعية المفاهيم والقضايا**، عالم الكتب، القاهرة، 1985، ص67.
9- نبيل السمالوطي، **علم اجتماع التنمية: دراسات في اجتماعيات العالم الثالث**، الهيئة العامة للكتاب، الإسكندرية، 1978، ط2، ص9.
10 -علي الكاشف، مرجع سابق، ص70.
11- السيد الحسيني، مرجع سابق، ص9.
12- محمد الجوهري، **علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1990، ص206.
13- مريم أحمد مصطفى عبد الحميد، **التنمية بين النظرية وواقع العالم الثالث**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1995، ص116.
14- السيد الحسيني، مرجع سابق، ص117.
15- أندرو وبستور، **مدخل إلى علم اجتماع التنمية**، ترجمة عبد الهادي محمود وآخرون، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1995، ص105.
16- نفس المرجع السابق، ص24-25.
17- نفس المرجع السابق، ص23.
18- أحمد النكلاوي، **علم الاجتماع وقضايا التخلف**، دار الثقافة العربية، القاهرة، 1988، ط1، ص ص55-56.
19- عبد العالي دبلة، **الدولة في العالم الثالث، طبيعتها ودورها**، رسالة دكتوراه، قسم علم الاجتماع، جامعة قسنطينة، 1997، ص216.
20- مالك بن نبي، **مشكلة الأفكار في العالم الاسلامي**، ترجمة بسام بركة وآخرون، دار الفكر، دمشق، 2002، ص41.
21- مالك بن نبي، **مشكلات الحضارة وشروط النهضة**، ترجمة عمر كامل مسقاوي وآخرون، دار الفكر، دمشق، 1986، ص45.
22- نفس المرجع السابق، ص.68
23- كمير الواثق وآخرون، **الدعوة إلى علم اجتماع عربي بين الإيديولوجية والعلمية**، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد (1)، المجلد (25). جامعة الكويت، الكويت، 1999، ص91-92.
24- علي جلبي، **نحو علم اجتماع المجتمعات الإسلامية المعاصرة**، دار النهضة العربية، بيروت، 1984، ص243- 244.
25- كمال عبد اللطيف، **التأويل والمفارقة: نحو تأصيل فلسفي للنظر السياسي العربي**، المركز الثقافي العربي، المغرب-الدار البيضاء، 1993، ص23.